«المصالحة» مع «طالبان»... هل هي ممكنة أصلاً؟

د. محمد جابر الأنصاري □

هذه إشكالية تتطلب اتخاذ قرارات صعبة صارت تفرضها الأحداث. ولا يمكن اجتياز تحديات المرحلة الراهنة من دون اتخاذ قرارات صعبة على أكثر من صعيد، بل المخاطرة بما هو أصعب لتجاوز المهاوي المقبلة.

فثمة قناعة مثلاً بأن «القوى الدينية» في المجتمعات العربية والإسلامية تمثل قطاعات مؤثرة قد يُختلف بشأن نسبة تأثيرها ولكن لا خلاف على دورها وعلى تأثيرها من حيث المبدأ. وكلما طورت تلك القوى نفسها وجنحت إلى الاعتدال وابتعدت عن التطرف وتبرأت من الإرهاب، فإن من الحكمة استيعابها، وإتاحة الفرصة أمامها لتعود إلى طريق الصواب، أعني إلى النهج الإسلامي الصحيح المستند إلى قيم التسامح والانفتاح والاعتدال والعقلانية، وإن كان البعض يتخوف ويشكك في هذه الإمكانية أصلاً، حيث يستحيل في نظره أن يغلب التطبع على الطبع! وهذا تحفظ في محله، ولكن ذلك لا يمنع من التذكير بالنموذجين الإسلاميين التركي والماليزي حيث يقتربان مما هو مأمول.

ومن أبرز الأمثلة التي تتطلب مثل هذه القرارات الصعبة حالياً مثال «طالبان» أفغانستان، التي طلبت الحكومة الأفغانية، بدعم من قوى غربية حليفة، من المملكة العربية السعودية أن تتوسط معها للتوصل إلى حل سياسي سلمي يخرج تلك البلاد الجبلية والقوى الموجودة في ساحتها من دوامة الحرب المهلكة التي لا يمكن كسبها في ضوء تجارب تاريخية سابقة أنهكت القوى الكبرى التي حاولت التدخل والتأثير فيها، سواء كانت بريطانية أو سوفياتية، وفي يومنا أطلسية. فالقبائل المتحصنة في جبالها ومواقعها تستطيع المقاومة لأمد طويل وبإمكانها العودة إلى ما فقدته للوهلة الأولى، وكلما طال أمد الصراع، اشتد التمسك بنهج التطرف. والمسألة لا تنحصر في سطوة فكر متطرف، بل في وجود «بنية مجتمعية» تقوم عليه وتقاتل من أجله.

غير أن المقلق عدم ظهور أية مؤشرات من «طالبان» بقبول «المصالحة» - مسلكاً وفكراً - والتوجّه نحو «الاعتدال»، بل حدوث العكس حيث اعتدت عناصر يشتبه في أنها من «طالبان» على طالبات مدارس مع ورود أنباء عن تشجيع «طالبان» الباكستانية لذلك الاعتداء!

ولقد حددت المملكة العربية السعودية شروطاً واضحة لمحاولة التوسط مع «طالبان» أوجزها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحافي عقده مع نظيره وزير الخارجية الألماني الذي تشارك بلاده بقوة عسكرية مؤثرة في أفغانستان، بأن السعودية ترحب باستضافة مؤتمر المصالحة الوطنية الأفغانية، وذلك بعد أن يصلها طلب خطي ورسمي من الجانب الأفغاني، وأن تأتي المجموعات المشاركة في المصالحة «بعقل مفتوح وقلب مفتوح»، وأن يكون هدفها الاتفاق فعلاً لا إثارة المشاكل، وأن يكون واضحاً لدى الأطراف المتورطة سابقاً رفض الإرهاب ورفض التعاون مع الإرهابيين. ومن دون قبول هذه الشروط فلن يكون بالإمكان بدء حوار مثمر بين الأطراف المعنية. ومن المتوقع أن يكون موسم الحج المقبل على الأبواب موعداً لحسم لهذه المصالحة التاريخية سلباً أو إيجاباً.

والواقع أن السعودية الخارجة للتو في الداخل من محاربة الإرهاب والانتصار عليه، تبدو مؤهلة لمثل هذا الدور بحكم معرفتها السياسية والأمنية بدخائل هذه الظاهرة الخطيرة التي انجرفت إليها «طالبان» وتريد الآن الخروج منها وانتهاج نهج جديد. وثمة تحليل راجح يسود وهو أن «طالبان» كتنظيم منفصل عن «القاعدة» هي التي أحدثت التحول في الساحة الأفغانية.

فكيف يمكن للأوساط المسؤولة في عالمنا الإسلامي أن تنظر إلى هذا التحول وتقيّمه؟

ثمة آراء مختلفة، بل متضاربة بشأن ذلك من جانب الدول الإسلامية. وثمة شروط سعودية واضحة إذا تم الإقدام عليه. فوزير خارجية إيران - مثلاً - يحذر من احتمال التحول لانعدام الثقة بين إيران و«طالبان». ولكن الأوساط الباكستانية تبدو ميالة إليه، هذا فضلاً عن الطلب الذي تقدم به رئيس الحكومة الأفغانية إلى السعودية. وكل طرف له حساباته السياسية الخاصة به، ولكن ينبغي الإقدام على هذا التحول بعيداً عن التكتيكات السياسية الآنية لهذا الطرف أو ذاك، والواقع أن الرئيس الأفغاني كرزاي يبدو «المعتدل» الوحيد في الساحة التي لم تنقذها كثافة القوات الأطلسية والأميركية، وعادت «طالبان» إليها بعد سنوات من التراجع بالتشدد ذاته.

إن المسألة فكرية ومصيرية وتاريخية، أبعد من تكتيك السياسة، وإذا حدث مثل هذا التحول وأصبح إمكانية سياسية قائمة، فإن قوى أخرى يمكن أن تأخذ بهذا النهج ونصبح أمام صفحة جديدة من التطور السياسي والاجتماعي والفكري في العالم العربي والإسلامي، ولدى مصر، مثلاً، تجربة غنية بهذا الصدد، حيث وضعت برنامجاً لمحاورة المتطرفين وإعادة تأهيلهم - وهم في السجن - وخرج منهم عدد لا يستهان منه بعد إعلان «توبتهم»، ونعتقد أنهم في أغلبيتهم غدوا «عناصر صالحة» ولم نسمع عن انجرافهم إلى طريق الإرهاب والعنف من جديد، وتلك تجربة جديرة بالدراسة والنظر. كما أن المصالحة الوطنية النهائية في العراق لا يمكن أن تتحقق إلا بالتقاء مختلف الأطراف المتضادة ودخولها - بداية - في حوار مشترك.

وأمام «الحوثيين» في اليمن استحقاق المصالحة مع الدولة وهي مصالحة سعت وتسعى إليها دولة قطر، مثلما سعت إلى المصالحة في لبنان وحققت نجاحاً مرحلياً لافتاً فيه، وكذلك سعيها للمصالحة بشأن دارفور في السودان. وليس من الضروري أن تنجح محاولات المصالحة كافة، ولكن المهم أن يكون توجه جاد بهذا الشأن من أطراف عربية مسؤولة وقادرة. وهناك برلمانات عربية عديدة كما في مصر والأردن والمغرب والبحرين يشارك فيها «إسلاميون» بشكل أو بآخر.

إن مسألة التحول إلى «الاعتدال» ليست مسألة سهلة. فما «الاعتدال»؟ وما مقاييسه؟

نعتقد أن من المهم أن يكون ثمة وضوح فكري بشأنه سواء لدى الحكومات والرأي العام والمقدمين عليه، وخاصة هؤلاء المتحولين إليه من أصحاب السوابق المتطرفة.

وثمة مقاييس فكرية عدة للنظر فيها بشأن الاعتدال نذكر أبرز ثلاثة منها في تقديرنا:

1 - القبول بفكرة الإسلام المتسامح والمنفتح والعقلاني، أي الإسلام الأصلي كما بدأ في فجر الدعوة، وانتشر عالمياً، وأقام حضارته الجامعة للكافة. ونبذ الصورة التي يحاولون تصوير الإسلام بها على أنه «تكفيري» و «إقصائي» و «عنيف»، والعودة إلى ما نادى به القرآن الكريم منذ فجر الدعوة: (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن).

2 - القبول بالتطور السلمي للدولة باعتباره النهج التاريخي المأمون في تجارب الأمم، وتجنب الدخول في مغامرات العنف الانقلابي الذي تدفع حياله الأمم الكثير من دمائها، كما شهد التاريخ في تجارب أمم كثيرة.

3 - الانفتاح على الاتجاهات الوطنية الأخرى في المجتمع، من دون تخوين أو تكفير، وكذلك على اتجاهات الحضارة الإنسانية ودروسها وتجاربها، والإطلاع على علومها وأفكارها ومآثرها كما فعل المسلمون الأوائل مع «حضارات الأقدمين» وعطاءاتهم، وبذلوا النفس والنفيس لترجمة علومهم وفلسفاتهم لاختيار ما يناسبهم منها. وكما قال الفيلسوف العربي الكندي بما معناه: (إن طالب الحق يشرفه الحق ويعلي من قدره ولن يضيره شيئاً). ولن يدرك الإنسان الحق إلا بعد الاطلاع على العطاء المعرفي الإنساني كله واختيار ما يراه حقاً.

ومن المؤسف أنه لم تظهر أية مؤشرات بعد على تقبل ذلك، ليس من «طالبان» وحدها، بل من حركات دينية مشاركة في السلطة في بعض الدول العربية والإسلامية.

ولكن ثمة عناصر قليلة منها، خافتة الصوت، هي التي بدأت تتغير وتتحول، فهل تصبح تياراً تاريخياً فاعلاً؟

□ مفكر وأكاديمي بحريني

يريدونها فوضى

احمد غيلان □

لا الدستور ينفع ... ولا القوانين تردع .. لا الأغلبية البرلمانية لها جدوى ... ولا القضاء يحق له أن يكون له الكلمة الفصل فيما يختلف عليه أو حوله الناس مع اللقاء المشترك ... ولا المؤسسات الوطنية التي وُجدت بموجب الدستور والقانون مخوَّلة بأداء مهامها التي نصت عليها القوانين ...

ولا الجماهير اليمنية مستأمنة على مستقبلها وإرادتها وممارسة حقوقها دون وصاية من دهاقنة الحناك السلبي... ولا المواطنين الذين تتضرر مصالحهم ويلحق بهم أذى الفوضى والعبث المشترك يحق لهم أن يصرخوا ويئنوا من آثار أعمال التخريب والإرهاب والجنون المشترك في كل ساحة وناد ...

ولا أجهزة الأمن والشرطة معنية بحفظ الأمن والسكينة والنظام في حال جاء الخطر أو الإخلال من قبل طرف موصول بهذا المشترك ، الذي لوَّث أجواء الوطن بالهراء والزيف ، وأطلق العنان لنائحيه ومشعوذيه ومهرِّجيه وكهنته وحملة مباخر آفاقه السوداء يحملون إلى الوطن وأبنائه نُذر الخراب ومؤشرات الويل والثبور وعظائم الأمور ، ما لم يحظ سادتهم وسدنتهم بما تسوِّل لهم نفوسهم الدنيئة من مطامع ونوازع ما أنزل الله بها من شريعة ، ولا وضع لها عباد الله - حتى يوم الناس هذا - من تشريع أو ناموس أو عُرف ...

لم يدعوا لمتفائل صبور بصيص أمل في لحظة عافية تخرجهم من عاهة اللهاث الذي غدا أكثر من هواية وأثبت من سمة لا يبدو أنهم قادرون على التخلص منها ... ولم يتركوا لأنفسهم أو لغيرهم من مرجعية يختصمون إليها مع غيرهم أو حتى مع ذواتهم بعد أن أفحشوا في الخصام الذي اختلقوه مع منافسيهم وأقرانهم ومع الناس والقوانين والمؤسسات والوطن ...

ألآ إنها الفوضى ... وهؤلاء أهلها وربائبها وذووها ... منها جاؤوا ، وإليها يسيرون ، ويحاولون - ساءوا وساءت محاولاتهم - إن يحتطبون إلى سعيرها شعب ووطن ...

(وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ، قالوا إنما نحن مُصلحون، ألآ إنهم هم المفسدون ..) صدق الله العظيم

□ كاتب وصحفي يمني

الحجُّ .. معان للمشاركة بين الرجل والمرأة وليست للمحو أو الإقصاء

منى المالكي □

نعيش هذه الأيام أجواء روحانية ترتفع بمتطلبات الجسد لتعانق أجواء ملائكية , فالنهار صيام والليل قيام مناجاة للخالق , وبالتأمل لهذا التجمع الروحاني والرغبة التي تلازمك سنويا في مشاركة هذا البياض الإلهي زيارته المقدسة للأماكن الطاهرة تسمو بك لتعانق النقاء والطهارة داخلك.

والتأمل في هذا الموسم المبارك يقودك لأسئلة مشروعة , فبلادنا -حفظها الله - تنفق ملايين الريالات على نشر صورة الإسلام صافية وعلى إنجازات المملكة في جميع المجالات , ولا نلتفت إلى أن الحج فرصة هائلة لهذا المشروع السعودي الرائد، فالتركيز على الجانب الديني في هذا الموسم هو الحجر الأساس ولا مزايدة عليه, ولكن أليس بين ضيوف الرحمن الاقتصادي والمثقف والأديب ؟ لماذا لاتكون هناك ندوات على غرار ندوة الحج الكبرى للاستفادة من تواجدهم بيننا بعد انقضاء المشاعر المقدسة فتعقد الندوات والمحاضرات واللقاءات المساهمة في الاستفادة منهم والتعريف بدورنا الإنساني في هذه المجالات.

وأن يكون هناك ترتيب مسبق مع السفارات العربية والأجنبية بهذا الخصوص للسؤال عن أهم الأسماء المشاركة في هذه الوفادة الكريمة ليتم عمل تنسيق مسبق وجيد حول

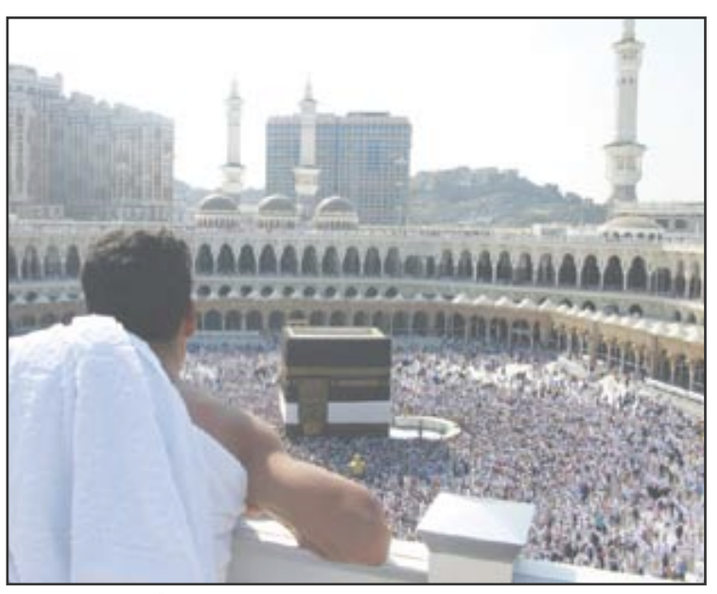

هذه الأمور بعيدا عن العشوائية التي طالما ضيعت علينا فرصاً وأجهضت أموراً متميزة.

وباعتبارنا مجتمعاً ذا خصوصية رائعة أتمنى ألا تتدخل في مثل هذه الأمور!! وأن يكون للمرأة نصيب كبير ومشاركة في مثل هذه اللقاءات.

فالتفكر في مشاعر الحج خاصة والتي لا تستثني رجلا أو أمرأة من ممارسة شعيرة فيها ارتكاز -على تمايز بحسب الجنس , هي أكبر دليل على أن الحياة مشاركة وليست محوا أو إقصاء تحت ذرائع وادعاءات غريبة !!

فشعيرة السعي مثلا هي تتبع لخطوات امرأة هي السيدة هاجر (رضي الله عنها) والمتأمل الواعي العاقل يستفيد من هذه الأمور حوله ليؤسس فكرا واعيا متجددا ولا يوكل الغير للتفكير بالنيابة عنه.

ومثل هذه الأمور والتأملات تكون أهدافا لموسم سنوي متجدد، موسم روحاني بامتياز.

□ كاتبة سعودية

البعد السياسي والاجتماعي للثقافة الدينية

حمد الطفيلي □

إن النظام السياسي والاجتماعي في لبنان يقوم على التعددية التي اكتسبت في المرحلة الراهنة أهمية أكبر وأعمق وأكثر تعقيداً من أية مرحلة سابقة من تاريخ تكوين لبنان.

ولم نكن يوماً نخشى قول كلمة حق، لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس (حديث نبوي)، وقال السيد المسيح: ليكن كلامكم نعم نعم. لا، لا. (إنجيل متى، الاصحاح الخامس). لا نطلق الأحكام أو الأفكار المسبقة حول دور الدين في العصر الحديث، والذي أصبح من إحدى معضلاتنا الأساسية، ليس لأن الدين هو مُعضلة، لكن الثقافة الدينية في بعديها السياسي والاجتماعي غير متلائمة مع معطيات ومقتضيات الواقع السائد، انطلاقا من تفسيرات وتحليلات متباينة للتحديات والحالات والمواقف والمتطلبات وازدواجية المعايير بين منطقة لبنانية وأخرى، وبين مذهب وآخر، فما هو صحيح في الجنوب قد لا يكون صحيحاً في الشمال، وما هو صحيح لدى الشيعي قد لا يكون صحيحا لدى السني أو الدرزي، كما أن ما هو صحيح لدى الماروني قد لا يكون صحيحا لدى الارثوذكسي أو الكاثوليكي وهكذا.

إن الدين في بعده السوسيولوجي كان حركة تحرير وتحرر، فالمسيحية كانت دعوة تحرير وتحرر معاً، لأن مهد المسيحية أعني «فلسطين» كانت ترزح تحت النير الروماني، وان المسيحية هي التي قوضت أركان الامبراطورية الرومانية على الرغم من تظاهر السيد المسيح بالبعد عن السياسية عندما أطلق شعاره المعروف: «أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله».

كانت المسيحية حركة تحرر وتحرير من الفساد والفقر والجهل والعبودية التي كانت تسيطر على المجتمع اليهودي في فلسطين.

وجاء الإسلام كحركة تحرر وتحرير، وكانت الدعوة ثورة على القيم الجاهلية المتمثلة بالوثنية والقبلية والعادات والتقاليد الجاهلية والنظام الاجتماعي الفاسد. كما توجهت الدعوة الإسلامية خارج الجزيرة العربية كحركة تحرر وتحرير وطالت الكثير من أصقاع العالم.

إن التحرر والتحرير شرطان أساسيان لتحقيق الديموقراطية، إذ لا مكان للديموقراطية في ظل الاحتلال، كما انه لا مكان للديموقراطية في مجتمع مقهور ومقموع وجائع ومجوف من داخله.

فالجماعات الدينية المتعددة المذاهب في لبنان هي جماعات سياسية في غياب المجتمع السياسي للدولة، وهنا يكمن المأزق الحقيقي لقيام الدولة التي تؤمن الشروط المناسبة للديموقراطية. لقد تحول الدين في لبنان الى طائفة سياسية، والى مذهبية سياسية في بعض الحالات، وقد مر التمايز والفرقة بين إسلام سني وإسلام شيعي وإسلام درزي، وصل الى حد التكفير المتبادل والى التخوين، ويكاد يكون الوضع مماثلا على الصعيد المسيحي لولا بعض التحفظ والحذر الناجمين عن الشعور بالخطر المحدق والمأزق الحرج لما قد يتعرض له المسيحيون في لبنان خاصة والشرق عامة من مؤامرات مدبرة لترحيلهم أو تهجيرهم عن أوطانهم الأم لضرب حالات التعايش الإسلامي - المسيحي السائدة وهذا ما برز في موصل العراق أخيرا... لا شك بأن معظم الجماعات الدينية في لبنان متناحرة ومتنافرة، ولكل جماعة رؤيتها الخاصة وأحلامها وأهدافها وارتباطاتها مع الخارج، التي تظن انه يحميها من خطر شركاء الوطن، ولا يُقبل الشريك في الوطن اذا امتلك أسباب القوة وحده.

إن غياب المجتمع السياسي لمصلحة الجماعات الطائفية المسيّسة أدى الى إضعاف الدولة وتحويلها الى دويلات رغم مظاهر البنية السياسية الواحدة، وقيام السلطات الثلاث الرئيسية في الدولة المعاصرة كما هو متعارف عليه في ميثاق الأمم المتحدة ودول العالم الديموقراطي. ان عائلات تتقاسم الوطن وتتحالف في ما بينها وتتعاون متعاضدة لتكريس سلطتها واستمراريتها، وهي تعقد الصفقات السياسية مع الخارج لتحكم سيطرتها، وتقطع الطريق على كل من يعلن الرفض أو العصيان أو التمرد سواء كان فرداً أو كان جماعة.

نردد ما قالته الباحثة أليسون بايلز: «ان المشكلات تصبح أكثر سوءا، اذا ما فرض الشكل الديموقراطي من الخارج على الجماعات السياسية من أعلى إلى أسفل، دون فهم عميق وكاف للأحوال الاجتماعية والرغبات والقدرات المحلية لهذه الجماعات».

أخيرا مع تراجع المجتمع السياسي أمام الجماعات السياسية الطائفية والعائلات المتواطئة في ما بينها لاستمرار حكمها وتسلطها.

إلى متى ينتظر شعب لبنان الظروف الملائمة للخروج من مأزق الجماعات السياسية الطائفية، وينتظر انهيار حكم العائلات، لمصلحة الدولة الناظمة لمجتمع سياسي واحد موحد في الرؤى والتطلعات والأهداف والاستراتيجية.

□ كاتب لبناني

أحداث مومباي.. وعولمة الإرهاب

منصور مبارك □

تؤسس أحداث مومباي تقليداً جديداً يقضي بأن كل دولة مرشحة لأن يحدث «حادي عشر من سبتمبر» خاص بها، وقد امتد ذلك التعميد بالدم والبارود ليشمل دولاً عديدة في أكثر من قارة. لكن ما جرى في مومباي كان فريداً من نوعه، ومختلفاً عن إرهاب مماثل له بالأهداف والأدوات. فقد استمرت العمليات الإرهابية في فندقي «تاج محل» و«ون أبوروي»، لما يزيد على الستين ساعة، وهو زمن طويل نسبياً في نوعية العمليات الإرهابية. الأمر الآخر، إن السلطات الهندية لديها قناعة مسبقة وتجارب ماضية ولدت حكما جاهزاً خلاصته أن لسعات الإرهاب التي تتلظى بها إنما مصدرها الباكستان. والبلدان خاضا أكثر من حرب وعلاقتهما يكتنفها على الدوام البرود والعداء، والأخطر من ذلك أنهما يمتلكان صواريخ بعيدة المدى مجهزة برؤوس نووية موجهة تجاه بعضهم، لذلك فإن أي أزمة تندلع بينهما تعتبر تهديدا للسلم العالمي برمته.

العداء الهندي الباكستاني ضارب في التاريخ، ويعود إلى سنوات التقسيم وحروب الاستقلال. فالهند ترى في طبيعة الدولة الباكستانية القائمة على أساس ديني تهديداً لفكرة الوطن المتعدد الأديان والقوميات الذي تجسده. ولذلك، فقد دأبت الهند على توجيه الاتهام تلو الآخر لجارتها بتشجيع العنف ورعايته للضغط عليها فيما يتعلق بولاية كشمير، وتجنيد حركات إرهابية مثل «عسكر طيبة» ودعمها لتنفيذ أهداف سياسية. فشخصية من نوع حفيظ محمد، قائد تنظيم «عسكر طيبة»، يحظى بعلاقات وطيدة مع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الباكستانية. تذكر تقارير موثوقة أن الحكومة الباكستانية قد أجازت له مؤخراً استيراد سيارة مصفحة للحفاظ على أمنه وسلامته. والحقيقة فإن ثمة هوة واسعة تفصل المؤسسة العسكرية عن الحكومة المدنية في الباكستان فيما خص قضايا التحديات الخارجية والعلاقات مع دول الجوار. ومن نافلة القول إن الصراع مع الهند وقضية كشمير لهما الأولوية لدى المؤسسة العسكرية. وآية ذلك معارضتها لإعلان رئيس الوزارة يوسف رضا جيلاني بإيفاد مدير المخابرات الباكستانية اللواء أحمد شجاع باشا للهند واستبداله بموظف صغير.

فضلاً عن ذلك، اتضح من سلسلة الأحداث التي عصفت بالباكستان مؤخراً أن الحكومة المركزية في إسلام أباد قد ارتخت سيطرتها على شمال البلاد وأخفقت في تفكيك الشبكات والمنظمات الإرهابية والجهادية في البلاد.

كل ذلك يجعل الأصابع الهندية تتجه دوماً إلى الباكستان، غير أن تلك ليست سوى جزء من الحقيقة، إذ إن للهند نصيبها من المسؤولية، فهي تضم ما يقارب المائة وخمسين مليون مسلم يعاني السواد الأعظم منهم ظروفاً اقتصادية طاحنة شأنهم في ذلك شأن المعدمين الهندوس، ولم تمسسهم آثار الطفرة الاقتصادية التي شهدتها الهند مؤخراً.

وعلى الرغم من أن مشكلة إقليم كشمير يحيط بها تعقيد تاريخي وسياسي وديموغرافي، إلا أن الاضطهاد المنظم الذي يسام به سكانها من المسلمين، قد فاقم من أبعاد الصراع الهندي الباكستاني، فهذا الجرح الملتهب قدم للمنظمات الإرهابية جيلاً جديداً من الجهاديين ينتمون إلى سلالة مختلفة، إذ إنهم من أبناء الطبقة الوسطى ممن نالوا حظهم من التعليم - كأولئك الذين نفذوا عمليات تفجير القطارات مؤخرا - فهؤلاء ليسوا كالإرهابيين التقليديين ممن تخرجوا من المدارس الدينية، قدموا من القرى حيث زرعت برؤوسهم أفكار متطرفة، بل على النقيض من ذلك، فهم شباب استبدّ به الغضب على ما يراه اغتصاباً لحقوقهم واضطهاداً يصب على رؤوس المسلمين في غير بلد، من فلسطين حتى افغانستان، وكشمير في مركز القلب من ذلك. ولو أن الحكومات الهندية المتعاقبة التزمت بالصيغة الكاملة لمبدأ الحكم الذاتي الذي أسبغته على كشمير، أو تنفيذ الوعد الذي قطعه جواهر لال نهرو في الأمم المتحدة بإقامة استفتاء يحدد مصير كشمير، لحقنت دماء كثيرة.

ما سبق لا يقترح أعذاراً للإرهاب والعنف. فالهند لم تستهدف لكونها بلدا يضطهد أقلية دينية فيه، بل لكونها أكبر ديمقراطية في العالم تخضّها الآن متغيرات اقتصادية، وتحتضن انفتاحاً ثقافيا، وحرية سياسية يندر أن تتمتع بها دول في محيطها، فالإرهاب يمقت الانفتاح والحرية والديمقراطية، ولكن ما نعيشه الآن ونشهده إرهاب من نوع مختلف، فأحداث مومباي وإن كانت تحمل بصمات تنظيم القاعدة في التكتيك والتخطيط واختيار الأهداف،

إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنه تمّ بإشراف مباشر ومنها. وهنا لب إشكالية الإرهاب وجوهره. فالقاعدة ليست كباقي الحركات الإرهابية التي انتعشت في الماضي، فهي كيان جديد، لا تتحرك كتنظيم حديدي محاط بالسرية، تسري فيه التعليمات والأوامر على نحو هرمي، بل هي أشبه ما تكون بـ«فرنشايز» إرهابي، حيث جماعات وأفراد من مختلف أصقاع الأرض تتصل بالقاعدة كي تحصل على التدريب والعتاد، ليصبح بمقدورهم تأسيس فروعهم المحلية والتي بطبيعة الحال ستعكس أهدافهم وأساليبهم أيديولوجية القاعدة، بل إن بعض تلك التنظيمات قد يحاكي تنظيم القاعدة من دون أن يقيم معه أي صلة أو يجتهد في نيل رضاه، ولكنه قد يلجأ إلى اتباع تكتيكات القاعدة وأساليبها. ومن حيث الجوهر، فإن أعضاء هذه التنظيمات سيكونون من المدنيين

ويعيشون حياة طبيعية، فهم ليسوا مقاتلين بالمعنى الدقيق للكلمة، ولا يرتدون زيا عسكريا، ولذلك فإن من الصعب محاربتهم بالأساليب العسكرية التقليدية، فهم أشبه ما يكون بالنباتات التي تتمدد أفقيا فوق التراب وتضرب بجذورها في غير مكان، فهي تولد في أكثر من دولة وتترعرع في دول أخرى. إنها أمارة على أن الإرهاب قد دلف أيضاً أبواب العولمة.

□ كاتب كويتي